

## الفصل 1

# الفارق الرقمي

بنغ فجر العام 1989 مثل أي عام آخر، لكن إذا أعدنا النظر فيه، فقد شهد تطورين رئيسيين لهما معنى تاريخي عظيم. أحدهما كان واضحًا للعيان واحتفل به على نطاق واسع: التفكيك الرمزي لجدار برلين الذي أطلق شرارة الديمقراطية الانتخابية التي اجتاحت عالم ما بعد الشيوعية وما هو أبعد من ذلك. والثاني لم يتم التنبأ له بشكل عام في حينه، فيما عدا بعض الضالعين في العلم والتكنولوجيا: وهو اختراع الشبكة الإلكترونية العالمية، التي تنشر اتصالات الحاسوب عن طريق شبكات نقل البيانات على شكل كتل (packet-switching networks). ومن ثم نموذج أولي عن شبكة الإنترنت ربط بين النخب العلمية على مدى عقدين. وتطلب اختراع الويب من قبل تيم بيرنرز - لي في المجلس الأوروبي للأبحاث النووية<sup>(\*)</sup> وإطلاق المتصفح البلياني، موزاييك، ونشر هذه التكنولوجيا على نطاق شعبي أربع سنوات. ومثل حجر الالهي في بركة صافية اكتسحت موجات هذا الاختراع صميم المجتمعات الصناعية، وطالت ببطء المجتمعات النامية المحيطة بها. ومع تضاعف حجم المجتمعات التي تستخدم شبكة الإنترنت في كل عام، فإن قلة من الناس يشكون في أهميتها وقدرتها على تحويل طريقة عيش الناس، وعملهم، ولهوهم. لكن ما هي أسباب التقسيمات الطبقية في عالم الشبكة؟ وخاصة -

---

(\*) CERN ، مختبر بحوث في سويسرا، وهو المكان الذي تم فيه اختراع الشبكة الإلكترونية (المترجم).

## الفارق الرقمي

وهذا هو محور الكتاب - هل ستعمل شبكة الإنترت على تعزيز الفجوة بين الدول الغنية بالمعلومات والدول الفقيرة بها أم ستقوّضها؟ وهل ستتفاقم الفوارق الاجتماعية داخل الدول أم تخفّضها؟ وهل ستقوّي الديمقراطية النيابية، كما يأمل الكثيرون، أم تدعم سلطة المصالح القائمة، كما يخشى الكثيرون؟ .

في إطار بحث هذه القضايا، يركز هذا الكتاب على فهم الأسباب الأساسية والعواقب الرئيسية لعدم المساواة التي ظهرت خلال العقد الأول من عصر الإنترت. وقد راج تعبير «الفارق الرقمي» بسرعة بحيث أنه دخل الأحاديث اليومية للإشارة إلى كل أشكال عدم المساواة في مجتمع الشبكة. ويفهم تعبير الفارق الرقمي في هذه الدراسات على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد تشتمل على ثلاثة أوجه مميزة. يشير «الفارق العالمي» إلى الاختلاف في الدخول إلى شبكة الإنترت بين المجتمعات الصناعية والنامية. ويهم «الفارق الاجتماعي» بالفجوة ما بين الأغنياء بالمعلومات والقراء فيها في كل دولة. وأخيراً، ضمن مجتمع الشبكة ذاتها، يعني «الفارق الديمقراطي» الفرق بين من يستخدمون ومن لا يستخدمون غطاء المصادر الرقمية لتحرير الحياة العامة والمشاركة بها. للفكر في هذه المسائل، تلخص هذه المقدمة الجدل المعاصر المحيط بهذه القضايا، ومن ثم إبراز الحجة الرئيسية لهذا الكتاب، وإطار عمله، وتنظيمه.

## الفارق الرقمي بين الدول

قلة هم الذين يشككون في تأثير التكنولوجيات الرقمية على إعادة تشكيل تدفق الاستثمار، والسلع، والخدمات في السوق العالمي. ومثل هجمة الذهب في كاليفورنيا خلال خمسينات القرن التاسع عشر، زحفت موقع الدوت كوم لتدفع مطالبهم نحو حدود عملية. وما زال من الصعب قياس مكاسب الإنتاجية والكافأة من الاستثمار

## الفارق الرقمي

في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكن وزارة التجارة الأمريكية تقدر أن الصناعات التي تنتج أجهزة الحاسوب، ومعدات الاتصال، والبرمجيات والخدمات لها تأثير رئيسي على الاقتصاد الأميركي<sup>(1)</sup>. وقد غدت هذه التطورات موجة قوية من التوقعات حول نشوء اقتصاد «جديد» يحطم قواعد العمل التقليدية، مع أنها تعكس التقلبات في ثروات مؤشر سوق الأسهم والسندات، وموت مئات الواقع الإلكتروني، فإن أصواتاً أشد حذراً كانت تخدر على الدوام من أنه وفيما عدا بعض القطاعات المغزولة، مثل صناعة السياحة والسفر والتأمين، فإن أرصدة «العقارات» ما زالت مهمة لقيام علاقات عمل ناجحة بين المستهلكين وقطاعات الأعمال، إضافة إلى المفاهيم عتيبة الطراز مثل مرجحية المستثمرين، وأسماء العلامات التجارية، والمبيعات، وأنظمة التوزيع<sup>(2)</sup>.

أما في المجال الاجتماعي، فالقليلون يشكرون في أهمية الثقة الإلكترونية على تغيير ساعات الفراغ، وشبكات المجتمع، ونمط الحياة الشخصي<sup>(3)</sup>. وهناك الآلاف من مواقع الإنترنت وأكثر من بليوني صفحة شبكة إلكترونية تعطي كل اهتمام يمكن تخيله من الوخذ بالإبر إلى علم الحيوان<sup>(4)</sup>. وخلال عقد واحد من إطلاق الإنترنت أصبحت أميركا كلها إنترنت، وطيلة الوقت. وتدفق الناس إلى موقع الإنترنت في دول مماثلة مثل كندا، والسويد، وأستراليا<sup>(5)</sup>. وارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت من حوالي 3 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم عام 1994 إلى أكثر من 400 مليون في أواخر العام 2000<sup>(6)</sup>. ومع ذلك فإن احتمالات استخدام هذه الوسيلة، التي تغطي حالياً ما يقارب 7 بالمائة من سكان العالم، قد بدأت تستغل للتتو. ورغم بعض المؤشرات على احتمال تراجع مبيعات الكمبيوترات الشخصية في السوق الأمريكية المسبعة فإن قابلية الوصول (connectivity) تبدو وكأنها تكتسب زخماً في المستقبل القريب: يشير قانون ميتکالف (Metcalf) إلى أن قيمة الشبكة تتناسب مع مربع

## الفارق الرقمي

الأشخاص الذين يستخدمونها: فكلما زاد عدد الناس المرتبطين بالإنترنت، زادت الفائدة، وجذبت عدداً أكبر من الناس<sup>(7)</sup>.

لكن ماذا كان تأثير التكنولوجيا الرقمية على الدول الفقيرة، وماذا سيكون؟ تصفح الشبكة، أنقر على هذا الموقع، أنقر على ذاك، وصوت من ستسمع في مختلف أنحاء العالم؟ ثمة أسباب منطقية كثيرة في أن عصر الإنترنت الناشئ قد يعزز الفوارق بين اقتصادات ما بعد الصناعة التي تحكمت من شبكة الإنترنت والمجتمعات النامية التي ما زالت تعيش على هامش الشبكة<sup>(8)</sup>. وكما حذر الكثيرون، فإن المشكلة الأساسية هي «أنها يجب أن تُعطى لهم». وإذا كان للاستثمار في التكنولوجيا الرقمية القدرة على دفع الإنتاجية بقوة، فإن الاقتصادات المتقدمة، مثل السويد، واستراليا، والولايات المتحدة التي هي في طليعة الثورة التكنولوجية قد تحتل مكانة متقدمة جداً عن الآخرين، وتحتفظ بتفوقها خلال العقود المقبلة. وقد يتمكن عدد قليل من الاقتصادات المتوسطة المستوى مثل تايوان، والبرازيل، وكوريا الجنوبيّة من الحصول على موطئ قدم مربح في بعض الأسواق العالمية الملائمة، وأن تخدم الشركات الدولية المقامة في أماكن أخرى بتقديم تطوير للبرمجيات أو صناعة رقائق السليكون. لكن معظم المجتمعات الفقيرة ستختلف عنها كثيراً، وهي مبتلة بحملة من أعباء الديون، والمرض، والجهل وقد تنضم إلى العالم الرقمي بعد عقود، وقد تختلف في النهاية عن اللحاق بالركب<sup>(9)</sup>.

أطلقت المنظمات الدولية جرس الإنذار. وتحذر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أن الدول الموسرة التي على حافة التحول التكنولوجي عززت تفوقها في اقتصاد المعرفة الجديد، لكن منافع الإنترنت لم تصل حتى الآن إلى جنوب، ووسط، وشرقي أوروبا، ناهيك عن المناطق الأشد فقراً في أفريقيا جنوب الصحراء، أو أميركا اللاتينية، أو جنوب شرق آسيا<sup>(10)</sup>. ويقول تقرير الأمم المتحدة للتنمية إن مكاسب الإنتاجية من تكنولوجيا المعلومات قد توسيع الفجوة بين الدول الأكثر ثراءً والدول

## الفارق الرقمي

التي تفتقر إلى المهارات، والموارد، والبنية التحتية للاستثمار في مجتمع المعلومات: «يخلق مجتمع الشبكات أنظمة اتصالات متوازية: واحد للمجتمعات التي لديها دخل، وتعليم، واتصالات واقعية، تعطي الكثير من المعلومات بتكلفة منخفضة وسرعة عالية؛ والآخر للمجتمعات التي من دون اتصالات، تعيقها حواجز عالية من الوقت، والتكلفة، وعدم اليقين، وتعتمد على معلومات عفا عليها الزمن»<sup>(11)</sup>. ويردد صدى نواحي القلق هذه ، تأكيد اليونيسكو من أن معظم سكان العالم يفتقرن إلى مدخل أساسي للهاتف، ناهيك عن الحاسوب، مما يتوج مجتمعات تزداد تهميشاً تعيش على هامش شبكات الاتصالات<sup>(12)</sup>. ويزد قائدة البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومجموعة الدول الصناعية الكبرى مشاكل الاستثناء من اقتصاد المعرفة، حيث تخل المعرف الصناعية محل الأرض ورأس المال بوصفها اللبنة الأساسية للنمو<sup>(13)</sup>. لقد أطلقت مبادرات لمعالجة هذه المشكلة لكن عدم المساواة في توزيع المعلومات وتكنولوجيا الاتصال متعددة، مما يشير إلى أنه لن يكون من السهل اجتنابها أو تحسينها. الانسياب العالمي لوسائل الإعلام التقليدية مثل الأخبار، والكتب، أو البحوث العلمية، كان ييدي على الدوام عدم مساواة بين المركز والأطراف، مع تدفق المعلومات من الشمال نحو الجنوب؛ وهي قضية أثارت مناقشات حامية خلال عقد الثمانينيات تركزت حول نظام اليونيسكو المعلوماتي العالمي الجديد المثير للجدل<sup>(14)</sup>. كانت التكنولوجيا تعد على الدوام بأن تكون أداة للنمو الاقتصادي لتحويل الدول النامية - وتشمل ماكنات الطباعة، وألات النسخ، وحديد سكك القطارات في القرن التاسع عشر، والسيارات، وإنتاج النفط، والتلفزيون في القرن العشرين - لكن النقاد يجادلون، بأن هذا الوعود كان من الناحية العملية يخدم في أغلب الأحيان العالم الصناعي<sup>(15)</sup>.

ومع ذلك، «إذا» كان لانتشار التكنولوجيا أن يصل إلى المجتمعات الأشد فقراً، وهي «إذا» كبيرة، فإن العديد من المراقبين يأملون في أن يقدم الإنترن特 فرصاً عدّة

## الفارق الرقمي

للتنمية الديقراطية والاقتصادية - الاجتماعية. فلدى الشبكات الرقمية إمكانية تحسين وتوسيع الوصول إلى المعلومات والاتصال بالمناطق الريفية النائية والأحياء الفقيرة، لتنمية عملية التحول إلى الديقراطية في أنظمة الحكم المتحولة، والتخفيف من مشاكل الفقر في العالم النامي. ومع قابلية الوصول كجبل سُرّي، يأمل المتحمسون في أن يقوم الإنترنت فيما بعد بوظائف متعددة كمكتبة عامة مفضلة، غرفة صحفية، قاعدة بيانات طبية، ومكتب بريد، وهاتف، وسوق ومركز تسوق، وقناة للتسلية، والثقافة والموسيقى، ومصدر للأخبار اليومية، وأسعار الأسهم والطقس، وال المجالات العامة العالمية المتباينة.

وبحسب كلمات ميثاق أوكيناوا المندفعة لمجموعة الدول الصناعية الشماني الكبرى: «رؤيتنا لمجتمع معلومات هي مجتمع يمكن الناس من استغلال قدراتهم وتحقيق تطلعاتهم بشكل أفضل. وهذه الغاية يتبعن علينا ضمان أن تخدم تكنولوجيا المعلومات الأهداف التي تدعم بعضها في خلق نمو اقتصادي مستدام، وتحسين الرفاهية العامة، ورعاية التلاحم الاجتماعي، والعمل بكامل إمكانياتها على تنمية الديقراطية، وزيادة الشفافية، والمساءلة في الحكم، وتشجيع حقوق الإنسان، وتحسين التنوع الثقافي، ورعاية السلام والاستقرار الدوليين»<sup>(16)</sup>. وقد يمكن الإنترنت المجتمعات من قفز مراحل التنمية الصناعية والتكنولوجية. ففي مجال الإنتاج، إذا كانت شركات بنغالور قادرة على كتابة رموز برمجيات «أي بي إم» أو مايكروسوفت، وكانت كوستاريكا قادرة على صناعة الرقاائق (chips) لشركة انتل، فإن في وسع مبادرين صناعيين تقديم خدمات مماثلة من ماليزيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا. فشبكة الإنترنت تشجع عمولة السوق: فهي واسع الصناعات الحرفة الصغيرة وصناعة السياحة في بالي أو جزر المالديف أن تتعامل مباشرة مع زبائن وسياح في لندن ونيويورك، بغض النظر عن المسافة، وتتكاليف الإعلان، وسلسلة التوزيع الوسيطة من وكالء السياحة والسفر وقطاعات البيع بالتجزئة<sup>(17)</sup>. ويعد الإنترنت أيضاً بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والمعلومات الصحية عبر العالم، وهي وظيفة قد تكون مهمة بشكل خاص

## الفارق الرقمي

للمهنيين متوسطي المستوى الذين يخدمون مجتمعهم الأوسع<sup>(18)</sup>. ويمكن للمدرسين المحليين أو مسؤولي المجتمع المرتبطين بالعالم الرقمي في لاغوس، أو بكين، أو كالكوتا الدخول إلى الصحف والكتب، وقواعد البيانات الإلكترونية ذاتها مثل الطلاب في جامعات السوربون، أو أكسفورد، أو هارفرد. ويمكن للتعلم عن بعد أن يوسع الدخول إلى التدريب والتعليم من خلال الجامعات المفتوحة في الهند، وأفريقيا، وتايلاند، ومواقع الإنترنت التي تدرس اللغة للمدارس<sup>(19)</sup>. ويمكن للختصيين العاملين في المستشفيات والرعاية الصحية في أوكرانيا، و MOZAMBIQUE، و ستوكهولم تجميع الخبرات والمعرف حول آخر البحوث المتعلقة بالإيدز، ويمكن للمزارعين في القرى من يستخدمون مراكز المجتمع القروية أن يتعلموا أشياء مثل الإنذار بالعواصف وأسعار السوق لمحاصيلهم، إضافة إلى فرص العمل في المدن القرية. وفي الأماكن التي تفتقر فيها المناطق الجانبيّة إلى الوصول إلى وسائل الإعلام التقليدية، فإن تقارب تكنولوجيات الاتصال يعني أن لدى الإنترنت إمكانية توفير صحف محلية فعلية، وتقديم الراديو والفيديو التلفزيوني، علاوةً على خدمات أخرى.

ثمة آمال في أن يتم التغلب على العديد من الحواجز التي تمنع الدخول إلى شبكة الإنترنت في غضون بضع سنوات، بواسطة مجموعة من الأعمال تشمل الابتكارات التكنولوجية، والمنافسة في السوق، ومبادرات الدول. الطريقة المعتادة لتوفير الإنترنت هي من خلال حاسوب مكتب شخصي كبير الحجم مربوط بخط هاتفي، لكن ثمة أجهزة أقل تكلفة تسهل بسرعة الدخول إلى الشبكة بطريقة لاسلكية، من ضمنها هواتف «إن تي تي» النقالة المعروفة باسم «دو كو مو» التي تستخدم طريقة آي-I mode (infrared) في اليابان، ومتصل نوكيا الذي يستخدم خدمات «تمكين - واب» (WAP) في أوروبا، والمساعدات الرقمية الشخصية اليدوية مثل «هاندسبرنغ» (Handspring) و«بالم بايلوتس» (Palm Pilots) الرائجة في الولايات المتحدة<sup>(20)</sup>. ويجري حالياً تطوير النماذج الأولية من الهواتف الخلوية والكمبيوترات المنقولة

## الفارق الرقمي

المدفوعة تكلفتها مسبقاً المستخدمة لفترة محددة تطرح بعدها، إضافة إلى برمجيات تميز الصوت وخدمات إنترنت تشغّل بالصوت. وقد انخفضت أسعار الأجهزة والبرمجيات والخدمات بفضل ازدياد المنافسة في مجال الاتصالات مقرونة بالانخفاض تكلفة تكنولوجيا الحاسوب، وسرعتها الأكبر، ومعالجات الكلمات الأصغر<sup>(21)</sup>. خلال عقد الستينيات تبأ غوردون مور مؤسس انتل أنه في المستقبل القريب ستتضاعف كثافة الرقاقة (chip) وبالتالي قوة الحوسبة، كل 18 شهراً، في حين ستبقى التكلفة ثابتة. وخلال الثلاثين سنة الأخيرة أثبتت «قانون مور» بأنه ذو بصيرة غير عادية. فكل ثمانية عشر شهراً يمكنك الحصول على ضعف القوة مقابل التكلفة ذاتها. ويشهد عرض موجة الاتصالات اللاسلكية، وهي السرعة التي يمكن نقل البيانات بواسطتها خلال شبكة الهاتف، تحسينات درامية مماثلة بفضل كابل الألياف البصرية عالية السرعة، والأقمار الصناعية، وتكنولوجيات الاتصال اللاسلكية، التي يمكن استخدامها كلها على الشبكة ذاتها. وكانت هناك تطورات موازية في ذاكرة الحاسوب وأدوات التخزين مثل الأقراص المدمجة القابلة لإعادة الكتابة (rewritable CD-ROMs). في العام 1980 كانت سعة تخزينية مقدارها واحد جيجا بايت تكلف مئات ألف الدولارات وتشغل مساحة غرفة، أما اليوم فإن في الإمكان وضعها على أداة بحجم بطاقة ائتمانية يمكن وضعها في الجيب. وإضافة إلى الابتكارات التكنولوجية، فقد شجعت مبادرات القطاع العام في دول نامية مختلفة مثل إستونيا، وكوستاريكا، وبنغلاديش على تحسين البنية التحتية، وتوفير المهارات التدريبية، والمعارف الضرورية لتوسيع استخدام التكنولوجيات الرقمية.

وئعد مضمون النظورات سابقة الذكر بالذهاب إلى ما هو أبعد من المجال الاقتصادي. ويأمل المراقبون بأن تحول التكنولوجيا الرقمية بعضًا من الفوارق العالمية في مجال السلطة والثروة، برعاية مجتمع مدني عالمي يتصدى لدور الوكالات الدولية، ويعزز صوت العالم النامي، مزيلاً بعضاً من حدود الدولة - الأمة، وداعماً لعملية التحول إلى الديمقراطية<sup>(22)</sup>. ويربط الناشطين السياسيين من دول عدّة ببعضهم بشكل

## الفارق الرقمي

مباشر، وخفض تكلفة الاتصالات والشبكات، فقد يرعى الإنترت أنواعاً جديدة من تجمع شبكات الدفاع الدولية في جميع أنحاء العالم<sup>(23)</sup>. ويربط الحركات الاجتماعية المتباينة، يمكن تشكيل ائتلافات تحشد مجتمعاً مدنياً عالمياً، مثل المخججين المعارضين لاجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل وواشنطن العاصمة، وحملة مناهضة للألغام، وضد مصانع أحذية «نايك» المستغلة للعمال، وحركات المعارضه في بورما، وربط المجموعات المحلية في المجتمعات النامية مع خليط متعدد من المدافعين عن البيئة في النرويج، وأعضاء نقابات العمال في أستراليا، ومنظمات حقوق الإنسان في أوروبا<sup>(24)</sup>. وقد يسهل الإنترت أعمال ربط وحشد جهود المنظمات غير الحكومية العاملة عبر الحدود الوطنية كقوة بديلة عن نفوذ النخبة التكنوقراطية والقادة الحكوميين الذين يديرون المنظمات الدولية التقليدية<sup>(25)</sup>. وقد يكون للإنترنت دور أهم كقوة تدافع عن حقوق الإنسان، يوفر منبراً لحركات المعارضه التي تتحدى الأنظمة الأوتقراطية والديكتاتوريات العسكرية، رغم محاولات الحكومات تقييد الدخول إلى الإنترت كما في الصين وكوبا<sup>(26)</sup>. لذلك أكد العديد من المراقبين أن السنوات الأولى من عصر الإنترت ولدت عدم مساواة كبيرة في كافة أنحاء العالم في الدخول والاستخدام، فإذا أمكن التغلب على ذلك، فشّة اعتقاد واسع النطاق بأن توفر التكنولوجيا الرقمية فرصاً متعددة للتنمية.

لذا، فقد غذى دور التكنولوجيا الحوار بين المتقائلين الذين تصوروا دوراً إيجابياً للإنترنت للقضاء على الفقر في المجتمعات النامية، والمتشككين الذين يعتقدون أن التكنولوجيا الجديدة وحدها لن تحدث فرقاً كبيراً، وبين المتشائمين الذين يؤكدون أن التكنولوجيا الرقمية ستفاقم الفوارق القائمة بين الشمال والجنوب. ويولد هذا النقاش سلسلة من الأسئلة التي سيتم بحثها في هذا الكتاب. فأي الدول في هذا العالم رائدة في المجال الرقمي وأيها متخلّف؟ وما هو تفسير التباين بين الدول في استخدام

## الفارق الرقمي

الإنترنت، وهل سببه مستويات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والاستثمار في الرصيد البشري، وعملية الدمقرطة، أم شيء آخر؟ وهل يخلق الإنترنت أشكالاً جديدة من عدم المساواة، أم يعزز الفوارق القائمة منذ عقود في انتشار تكنولوجيات الاتصال القديمة؟ تواجهه محاولات التحرك لما هو أبعد من وضع النظريات التنبؤية حول هذه الأسئلة تحديات كبيرة. وما زالت شبكة الاتصالات العالمية في سنواتها الأولى؛ وأي تفحص لتوجهاتها يقتصر على عقد واحد لا غير. وتواصل التكنولوجيا التطور بسرعة، وتتطور معها استخداماتها الاجتماعية، لذلك فإن التقديرات المتوقعة غالباً ما تتجاوزها الأحداث، ومع ذلك، ورغم ضرورة تخفي الحذر في تقييم الأدلة المتوفرة، إذا تمكنا من تحديد الدوافع الرئيسية خلف انتشار الإنترنت، وإذا ثبت أن تلك الدوافع مماثلة للأسباب الكامنة خلف تبني أنماط أخرى من تكنولوجيا المعلومات، فإننا نكون في وضع أفضل بكثير لفهم الأنماط المحتملة للتطورات المستقبلية والتنبؤ بها، والعواقب الممكنة لقيام عصر الإنترنت، والمبادرات السياسية المحتملة للتغلب على الفارق العالمي.

## التقسيمات الطبقية الاجتماعية داخل الدول

ما يحظى بأهمية مماثلة، إعراب العديد من الوكالات الرسمية عن قلقها حيال تطور اتساع الفارق الرقمي ضمن المجتمعات ذاتها. غالباً ما توزع الفرص التكنولوجية بشكل غير متساوٍ، حتى في دول مثل أستراليا، والولايات المتحدة، والسويد التي هي في طليعة مجتمع المعلومات. وبعد أن أصبح للإنترنت دور مركزي متعاظم في الحياة، والعمل، واللهو - حيث يوفر فرص عمل، ويعزز شبكات المجتمع المحلي ويسهل التقدم في مجال التعليم - فإنه يصبح أكثر أهمية إذا استثنينا جموعات أو مناطق معينة منه بشكل منهجي، مثل الأحياء الفقيرة، والأسر من الطبقة العاملة، والمجتمعات

## الفارق الرقمي

الريفية الهاشمية. وقد أدركت الحكومات في العديد من الدول هذه القضية وطورت مبادرات تهدف إلى معالجة هذه المشكلة. ووضع الاتحاد الأوروبي الشمولية الاجتماعية في قمة أولوياته كواحدة من ثلاثة أهداف رئيسية عند إطلاق خطة العمل الأوروبية في لشبونة، في مارس/آذار 1999<sup>(27)</sup>. وفي الولايات المتحدة، أكدت سلسلة من الدراسات أجرتها وزارة التجارة تحت عنوان «السقوط من خلال الشبكة»، انخفاض معدلات اختراق القراء للإنترنت<sup>(28)</sup>. ووجد استطلاع في العام 1998 أن الأسر الموسرة (التي يزيد دخلها عن 75 ألف دولار سنوياً) يحتمل أن يكون لديها مدخل إلى الإنترت أكبر بمقدار 20 ضعفاً من الأسر الأقل دخلاً، وأكبر بأكثر من تسعة أضعاف في الوصول إلى الحاسوب<sup>(29)</sup>. وفي فبراير/شباط 2000، أعرب الرئيس كلينتون عن قلقه من هذا الوضع واقتراح خطة جديدة للمساعدة على تحسين «الفارق الرقمي»، مانحاً الشركات الخاصة تخفيضات ضريبية مقدارها بليونا دولار، وبرامج جديدة لتدريب المعلمين، وتطوير مراكز تكنولوجيا المجتمع المحلي في الأحياء متعددة الدخل للمساعدة على إغلاق الفجوة بحيث تصبح شبكة الإنترت في مثل انتشار الهاتف أو التلفزيون<sup>(30)</sup>. وقد ترأست وزارة التجارة هذه المبادرة، مؤكدة على دور البرامج في توسيع دخول الناس إلى الشبكة، وتشجيع المهارات الرقمية، والمحظى الذي يعزز المجتمعات المحلية غير المخدومة كما يجب. وكانت الاستراتيجية السياسية السائدة هي ربط الغرف الصحفية بالإنترنت، رغم أن البعض حذروا من أن هذا العمل بحد ذاته غير كافٍ لإغلاق الفارق الرقمي<sup>(31)</sup>. ووجد استطلاع في أغسطس/آب 2000 أن العديد من الجماعات التي كانت تفتقر تقليدياً لفرص الرقمية تحقق مكاسب كبيرة في الارتباط بالشبكة وملكية أجهزة الحاسوب، مع اتساع مدى الإنترت الذي يحمل مراكب عدّة. ومع ذلك، ثمة فارق ملحوظ في الدخول إلى الإنترت ما زال قائماً بين الأميركيين من ذوي المستويات المختلفة في الدخل والتعليم، وبين المجموعات العرقية والإثنية، الكبار والصغار، والأسر التي يرعاها أبوان أو أم واحدة، وتلك التي فيها

## الفارق الرقمي

إعاقات أو من دون إعاقات<sup>(32)</sup>. وأعرب العديد من قادة الصناعات في قطاع الشركات عن قلقهم من أن الكثيرين قد تخلّفوا عن عصر المعلومات، وأبرز عدد من المنظمات والمؤسسات التي لا تبغي الربح هذه المشكلة<sup>(33)</sup>. وأعلنت حكومات فنلندا، وألمانيا، وكندا، والسويد عن برامج لمعالجة عدم المساواة في الوصول إلى الإنترن特، تجمع عادةً بين الموارد العامة والخاصة. وأسست الحكومة البريطانية، على سبيل المثال، شبكة من مراكز التعليم في المدن، طرحت خطة لتوزيع أجهزة حاسوب أصلحت لإعطائهما للمنازل في الأحياء الفقيرة، وطورت شبكة وطنية تربط جميع المكتبات العامة بالإنترنط<sup>(34)</sup>.

فهل ستكون عدم المساواة الرقمية مشكلة مؤقتة ستختفي تدريجياً بمرور الوقت، مع انتشار الارتباط بالإنترنط وتتصبح «طبيعية»، أم أنها ستكون نمطاً دائماً يولد فوارق لا تنتهي بين من يملكون المعلومات ومن لا يملكونها؟ هنا أيضاً يحدث الحوار انشقاقاً بين المنشائمين - إلكترونياً الذين يؤكدون الأنماط المتقدمة للطبقية الاجتماعية ونمو طبقة متخلفة غير ماهرة في الوصول إلى التكنولوجيا، وبين المتشككين - إلكترونياً الذين يؤمنون بأن التكنولوجيا تتكيف مع المجتمع، وليس العكس، والمتفائلين - إلكترونياً الذين يأملون أنه في مجتمعات ما بعد الصناعة الموسرة فإن الفارق الرقمي يخضع في النهاية، على الأقل، لاجتماع قوى الابتكارات التكنولوجية، والأسوق، والدولة. وتشير السيناريوهات الإيجابية إلى أن عدم المساواة في الدخول إلى الإنترنط قد يكون ظاهرة قصيرة الأمد، مماثلة لنوع الأسر التي كان في استطاعتها شراء أجهزة تلفزيون عند إدخال هذه الخدمة في أوائل خمسينيات القرن العشرين. وبهذا الصدد، فإن صورة مجتمع شبكة الإنترنط ستعكس على الأغلب المجتمع ككل، بالنظر لكثرة ما هو متوفّر من التكنولوجيات البسيطة والرخيصة التي يسهل الحصول عليها، وخدمات الموجات العريضة الأسرع، التي تسهل إيصال وسائل التسلية

## الفارق الرقمي

الشعبية، بما في ذلك الفيديو، حسب الطلب. ويشير البعض إلى أن شركات التكنولوجيا المتقدمة ستتنافس على ربط الناس بالشبكة بسرعة وفاعلية بشكل لا يمكن لأي برنامج حكومي أن يجاريها، حتى في الأحياء المدنية الفقيرة، إذا كان هناك طلب كبير على الخدمة<sup>(35)</sup>. وبالنسبة لمن يملكون أجهزة حاسوب شخصية، تتوفر حالياً، وعلى نطاق واسع خدمة إنترنت مجانية، وبريد إلكتروني، وشبكة إلكترونية، رغم ربطها بالإعلانات<sup>(36)</sup>. وقد يكون السوق غير قادر لإغلاق الفجوة لكن القطاع الذي لا يغطي الربح كان ناشطاً. ولدى الشركات الأمريكية الكبرى مثل مايكروسوفت، وإنترل، وهيلوليت-باكارد، و«آتي آند تي» (AT & T) مؤسسات مكرسة لتوسيع الوصول إلى المجتمعات المحلية، غالباً، من خلال منح المعدات التعليمية ورعاياه التدريب في المناطق المحرومة، مكملة لمبادرات الدولة المصممة لتزويد الأجيال الشابة بمهارات استخدام الحاسوب والتدريب في المدارس الموصولة بالشبكة. ويمكن لسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية أن تلعب دوراً مهماً هنا إذا عوِّل الإنترت كسلعة عامة، بحيث يكون الدخول إلى الشبكة متاحاً على نطاق واسع في المكتبات العامة، ومراكز المجتمعات المحلية، والمنازل الخاصة، مثل خدمة الهاتف التي نظمت لإعطاء خدمات منخفضة التكلفة ومدخل عام للمناطق النائية<sup>(37)</sup>.

السؤال المهم ليس احتمال قيام عدم مساواة اجتماعية «مطلقة» في الدخول إلى الإنترت؛ فسوف يحدث هذا بالطبع، مثل أيٍّ بُعد آخر من أبعاد الحياة. فرغم أن خدمة ألكسندر غراهام بيل الهاتفية التجارية قد أطلقت في الولايات المتحدة عام 1877، فما زال في أميركا حتى اليوم، وبعد قرن من الزمن، جيوب من عدم المساواة العرقية محرومة من الحصول على هاتف متزلي. وأصبح تلفزيون الكوابيل متاحاً في أواسط الستينيات، ومع ذلك، فإن ثلث عدد الأسر الأمريكية ما زالت غير مربوطة بالشبكة، إما باختيارها أو بسبب الحاجة، هذا إضافة إلى حوالي نصف عدد الأسر في

## الفارق الرقمي

الدول الصناعية<sup>(38)</sup>. وبالنظر إلى عدم المساواة الكبيرة في الوصول إلى وسائل الإعلام القديمة، فإن من السذاجة توقع أن تتجاوز شبكة الإنترنت الفقر في المعلومات بشكل سحري بين ليلة وضحاها. وتعلق سلسلة الأسئلة المثيرة للاهتمام التي تناولها هذا الكتاب فيما إذا كان ثمة حواجز خاصة تتعلق بالتقنيات الرقمية، مثل مسألة تعقيداتها وتكلفتها الأعظم، وما إذا كان عدم المساواة النسبية في استخدام الإنترنت سيكون مماثلاً للاختلافات في نسب الدخول إلى تكنولوجيات الاتصالات الأقدم.

## الفارق الديمقراطي

التحدي الأخير، وربما كان التحدي الذي يصعب تتبعه، يتعلق بالتأثيرات المحتملة للعالم الرقمي على توزيع السلطة ووقعه على الأنظمة السياسية. وحتى لو افترضنا جدلاً، أن معدلات اختراق الإنترنت ستتوسع تدريجياً وتتغلغل في المجتمع فثمة إدراك متزايد بأن قدرًا كبيراً من «الفوارق الديمقراطية» سيبيقى قائماً بين من يستخدمون الموارد السياسية المتعددة المتاحة على الإنترنت ومن لا يستخدمونها للمشاركة المدنية. فما هو تأثير التكنولوجيا الرقمية على المحيط العام؟ .

لقد ولدت شبكة الإنترنت وجهات نظر بديلة حول المستقبل، ثمة خلافات عميقة حولها. ويؤكد المتفائلون إلكترونياً على الإمكانيات «البانغلوسية»<sup>(\*)</sup> للإنترنت لإشراك المواطنين العاديين في الديمقراطية المباشرة. وتعزز التكنولوجيا الرقمية بأن تكون أداة لتسهيل قيام قنوات بديلة للمشاركة المدنية كما في غرف المحادثة السياسية، والتصويت الإلكتروني في الانتخابات العامة، ولقضايا الاستفتاء، ولحشد وتحريك المجتمعات المحلية، وإحياء مستويات المشاركة الجماهيرية في الشؤون العامة<sup>(39)</sup>. وغالباً ما

(\*) نسبة إلى بنغلوس في رواية الفيلسوف الفرنسي فولتير «كنديد»، والذي تميز بالتفاؤل المطلق وأن الأمور ستسير نحو الأفضل. (المترجم).

## الفارق الرقمي

ينظر إلى استخدام الجماعات والحركات الاجتماعية للإنترنت كمثال على السياسات الرقمية. وقد شاعت وجة النظر هذه في أواسط عقد التسعينات الماضي، ويواصل العديد من المتخمين، من أمثال جورج جيلدر التعبير عن الإمكانيات الثورية للتكنولوجيا الرقمية<sup>(40)</sup>. إلا أنه، ومع استمرار تطور الإنترت تشكلت وجة نظر أكثر سوداوية في صفوف المتشائمين إلكترونيناً الذين اعتبروا التكنولوجيا الرقمية صندوقاً حافلاً بالشرور سيطلق الكثير من أشكال عدم المساواة الجديدة في السلطة والثروة، ويعزز الانقسامات الأعمق في المعلومات بين الفقراء والأغنياء، وبين المتابعين وغير المتابعين، والناشطين وغير الناشطين. وتشدد هذه الرواية على أن الفوارق العالمية والاجتماعية التي تمت مناقشتها تعني أن سياسات الإنترت ستفيده، وبنسبة أكبر، النخبة<sup>(41)</sup>. وحسب هذا المنظور، فإنه رغم إمكانيات الابتكار التكنولوجية، تتمتعصالح التقليدية والسلطات القائمة بالقدرة على تأكيد سيطرتها في المجال السياسي، وبالشكل نفسه الذي تستطيع الشركات التقليدية متعددة الجنسيات أن تؤكد سيطرتها في عالم التجارة الإلكترونية<sup>(42)</sup>. أخيراً، يجادل المتشككون إلكترونيناً في أن كلا هذين المنظوريين مبالغ فيه، لأنه لم يكن للتأثيرات المحتملة للإنترنت أي تأثير على الواقع العملي «للسياسة المعتادة» سواء سلباً أم إيجاباً، حتى في الدول التي هي في طليعة مستخدمي التكنولوجيا الرقمية<sup>(43)</sup>. مثال ذلك، خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2000 استخدم المرشحون الرئيسيون مواقعهم على الإنترت كواجهة عرض جمبلة، وأدوات لجمع التبرعات، وللإعلانات الانتخابية، بدل أن تكون أدوات تفاعل بين القاعدة والمرشحين للتعليقات والمناقشات العامة<sup>(44)</sup>. التكنولوجيا، حسب وجة النظر هذه، أداة بلاستيكية تناسب، وتتكيف مع القوالب الاجتماعية القائمة. وعزز وجة النظر المتشككة هذه اندثار العديد من مواقع الدوت كوم من عالم الأعمال.

يعكس كل واحد من وجهات النظر السابقة قدرأً من الحقيقة يعتمد، مثل اختبارات «رورشاش» للشخصية والذكاء، على ما إذا كانت الدراسة تركز على

## الفارق الرقمي

مكونات مختلفة متعددة الأوجه للتكنولوجيا الرقمية. وكما هو الحال مع الرجال الضريرين في هندوستان حسب الأسطورة الهندوسية، يلامس المراقبون أجزاء مختلفة من الفيل - النابان، والذيل، والخرطوم - وينبغون عن تجربتهم بقناعة تامة وكأنهم يصفون العالم الرقمي بأكمله<sup>(45)</sup>. لكن الأمر يتطلب امتداداً كبيراً حتى نتمكن من لف ذراعينا حول هذا الوحش. محاذير عدّة يجب الإحاطة بها قبل دخول هذا المجال. الآمال والمخاوف المتجلدة حول إمكانيات التكنولوجيا غالباً ما تفوق التحليلات الرزينة. وتبدو الأساطير القوية والقصص الحية كملاحظات مقبولة متماسكة. غالباً ما تبدو أفضل التوقعات ليست سوى تخمينات ذكية. «الحقيقة»، بشكل عام، تعرض أموراً اختزنت على مدى أسابيع أو أشهر. وينشر المروجون للتنكر في شكل باحثين في السوق الدعائي المضللة عن أدوات الصناعة.

## الحججة الرئيسية، والإطار المفاهيمي، وهيكل هذا الكتاب

كيف يمكننا تجاوز التنبؤي والانتقال إلى دليل أكثر منهجمية حول هذه القضايا؟ يمكن اختصار هيكل الكتاب ككل على النحو التالي: يبحث الفصل الثاني في مناهج فهم عواقب الدخول إلى الإنترن特 واستخدامه، والتحديات الرئيسية التي قد تنشأ بسبب سرعة خطى التطورات التكنولوجية والاجتماعية، ومحدودية الأدلة المقارنة التي يمكن الحصول عليها من عدة دول، وال الحاجة إلى تصميم بحثي متعدد المناهج. ويتوصل الفصل إلى نتيجة مؤداها أن أكثر الطرق فعالية لمواجهة هذه التحديات هي تطوير صيغة بحثية مقارنة متعددة المستويات تغطي نطاقاً واسعاً من النظام السياسي.

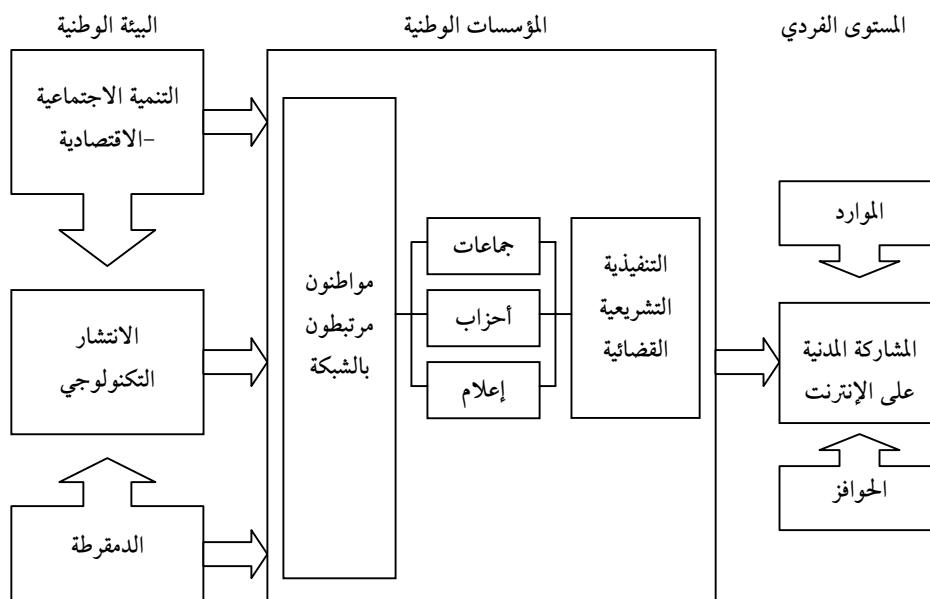
في هذه الدراسة، يميز إطار العمل المفاهيمي المستخدم لفهم هذه القضايا بين ثلاثة مستويات من التحاليل المتداخلة، كما هو مبين في الشكل 1-1. ويقرر المحيط

## الفارق الرقمي

الوطني، بما في ذلك المستوى الكلي للبيئة التكنولوجية، والاجتماعية - الاقتصادية، والسياسية انتشار الإنترن特 داخل كل دولة. ويوفر المحيط المؤسسي للنظام السياسي بنية الفرص القائمة ما بين المواطنين والدولة، بما في ذلك استخدام الحكومة والمجتمع المدني المعلومات الرقمية والاتصالات التكنولوجية. أخيراً، المستوى الفردي، أو الجزئي للموارد والدوافع التي تحدد من سيشارك ضمن نظام سياسي معين. وتقتصر معظم الدراسات علىتناول مستوى واحد من هذه المستويات. وفي المقابل فإن النهج الأكثر شمولية المستخدم في هذا الكتاب يقارن البيئة الوطنية للدخول إلى الإنترنط في 179 دولة من مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى النظام السياسي المتبع داخل هذه الدول، ثم يستكشف أنماط المشاركة المدنية بالشبكة الإلكترونية بين المواطنين الأفراد في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ويفترض التداخل في إطار العمل أن البيئة الوطنية، مثل عملية الانتشار التكنولوجي، تؤثر في تطور النظام السياسي للبلد المعنى. وبالمقابل، فإن المؤسسات الرئيسية للنظام السياسي المتاح في العالم الرقمي توفر بيئة منظمة تتبع للمواطنين الأفراد فرصة المشاركة في الشبكة. ومنْ منْ هؤلاء المواطنين الأفراد يختار الاستفادة من تلك الفرص أمر تقرره مواردهم الشخصية (مثل الوقت، والمال، والمهارات) وحواجزهم (مثل الاهتمام، والثقة، والكفاءة).

الذين يختارون الذهاب مباشرة إلى جوهر الدليل يمكنهم الرجوع مباشرة إلى الفصل 3 الذي يبين ما نعرفه عن الفارق العالمي في العالم المرتبط بالشبكة، بناءً على مجموعة من المؤشرات ترسم خريطة انتشار التكنولوجيا الرقمية في مختلف أنحاء العالم، ومن ثمأخذ أسباب الاختلاف في الارتباط بالإنترنط بين الدول بعين الاعتبار. وتشير الأدلة إلى أن بعض الدول النامية مثل ماليزيا، والبرازيل، وتايوان قد حققت تقدماً كبيراً في اقتصاد المعرفة. لكن متوسط معدل احتراق الإنترنط قد نما بشكل بطيء، على الأقل، في معظم الدول النامية. ويكشف الفصل 3 أن الفارق العلمي في

## الفارق الرقمي



الشكل 1-1: نموذج الاشتراك بالإنترنت

الدخول إلى الإنترت كبير وأخذ في الاتساع: حوالي 87 بالمئة من المرتبطين بالشبكة يعيشون في مجتمعات ما بعد الصناعة<sup>(46)</sup>. التباين بين دول العالم حاد للغاية: أكثر من نصف جميع الأميركيين يطوفون عبر الشبكة (Surf) الآن مقارنة بحوالي 0.1 بالمئة من النيجيريين. وفي السويد وحدها يبلغ عدد مستخدمي الإنترت ضعف عدد مستخدميها في أفريقيا جنوب الصحراء<sup>(47)</sup>. وعند البحث عن تفسيرات بديلة على هذه الظاهرة، يشير الدليل بقوة إلى أن التنمية الاقتصادية هي العامل الرئيسي الذي يدفع نحو الدخول إلى التكنولوجيات الرقمية، بحيث أن الإنترت يعكس ويعزز عدم المساواة التقليدية بين المجتمعات الغنية والفقيرة. وما أن تحكم في مستويات التنمية الاقتصادية فإن الدموقرطة تلعب دوراً غير مهم في عملية الانتشار التكنولوجي. ويعكس الانتشار العالمي للإنترنت، وهو أبعد من أن يكون نمطاً جديداً، أنماطاً

## الفارق الرقمي

موجودة فعلاً في الدخول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية مثل التلفزيون، والصحف، والراديو، وتمثل تباينات استمرت عقوداً عدة دون أن تبدي أي علامة على الاختفاء بمرور الوقت. ثمة أشكال مذهبة من عدم المساواة في مختلف أنحاء العالم: خمسة مليون إنسان يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء يشتركون في 14 مليون خط هاتفي، أقل من عدد الخطوط في مانهاتن أو طوكيو<sup>(48)</sup>. وفي أفريقيا جنوب الصحراء أيضاً، يوجد لكل 100 شخص 17 جهاز راديو فقط، و5 أجهزة تلفزيون، ونصف هاتف خلوي<sup>(49)</sup>. وبناءً على ما تقدم، فإن الاحتمال الأغلب هو أن يستمر الفارق الرقمي في المستقبل المنظور رغم مبادرات الدول، والوكالات الدولية، والتطور التكنولوجي في السوق، مدفوعاً بالفقر، حتى لو أصبحت بعض أشكال الاشتراك في الإنترت رخيصة التكلفة وسهلة بقدر سهولة ضغط زر التشغيل في جهاز الراديو.

يحلل الفصل 4 مقدار عدم المساواة الاجتماعية في الفرص الرقمية داخل الدول المختلفة وأسبابها، مركزاً على معدلات الدخول إلى الإنترنت مقسمة حسب الطبقة الاجتماعية، والتعليم، والجنس، والجيل. وقد حللنا تركيبة مستخدمي الشبكة باستخدام مسوحات تمثيلية من أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم تساوي نسب الدخول إلى الإنترنت يعود إلى فوارق عميقة في التقسيمات الاجتماعية داخل مجتمعات ما بعد الصناعة - مثل أنماط دخل الأسرة، والتعليم، والوضع الوظيفي أو المهني - والتي لا تصبح شكل الفرص الرقمية وحسب بل أيضاً الوصول إلى أشكال شائعة أخرى من وسائل الاتصال الجماهيرية، بما في ذلك تلفزيون الكواكب، وأجهزة الفيديو، والفاكس. وبدل أن تضيق مع توسيع مجتمع المعلومات، فإن الفجوة في الدخل التي تؤثر على الدخول إلى الإنترنت هي اليوم أكبر في دول مثل السويد وهولندا حيث الدخول إلى التكنولوجيات الرقمية منتشر أكثر من أي مكان آخر. ويتعين علينا، بالطبع، أن نحذر من تطبيق الأنماط الحالية في التوزيع

## الفارق الرقمي

على التوجهات المستقبلية. فالسيناريو الوردي يشير إلى أن الفرص الرقمية قد تصبح أكثر شمولية من الناحية الاجتماعية في ظل ظروف معينة: إذا استمرت التكلفة بالهبوط الحاد في السوق، وأصبحت التكنولوجيا أكثر بساطة، وإذا وسعت مبادرات الدولة وسياساتها إمكانية الدخول إلى الإنترنت، والتدريب، ومهارات استخدام الحاسوب. فمن خلال الهواتف الخلوية رخيصة الثمن، والأدوات المساعدة الشخصية المحمولة باليد، واستخدام نماذج مبسطة وختصرة من الإنترنت، تشتمل مثلاً على البريد الإلكتروني وتقديم خدمة عناوين الأخبار فقط، يمكن للإنترنت أن يصبح شائعاً في مجتمعات ما بعد الصناعة، ومتاحاً مثله مثل أجهزة التلفزيون المنزلية. كما تعد أنواع التكنولوجيات التي تجري تغييرات على الدخول واسع النطاق إلى الشبكة، والإنترنت، وتقنية الهاتف، والتسلية التلفزيونية بتغيير الأشكال التقليدية لطرق إيصال المحتوى إضافة إلى وحدات التغذية (Inputting devices). وقد تقود عملية إحلال الأجيال الجديدة التي ستنتغرق فترة طويلة إلى تألف أكبر مع الكمبيوتر في جميع طبقات المجتمع.

لكن على المدى القصير، فإن كل هذه التوقعات الوردية تشتمل على الكثير من التساؤلات، رغم أنها ليست مستحيلة. ومن المحتمل جداً في وقتنا الحاضر أن تمتلك الأسر الموسرة التي تمتلك الكثير من المعدات الاستهلاكية المعمرة المصممة للاستخدام في أشكال التسلية المنزلية والاتصالات التقليدية أجهزة حاسوب شخصية مربوطة بالشبكة. وستبقى الأسر الأشد فقرًا مستثنة من الفرص الرقمية، ومن الوصول إلى الإعلانات عن الوظائف الشاغرة، ومصادر التعليم، والشبكات الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، إذا أصبح الوصول إلى البريد الإلكتروني شائعاً، مثل الهاتف العام في أوروبا وأميركا الشمالية مثلاً، فإن سوق الابتكارات التكنولوجية سيواصل إنتاج ماكينات أسرع، وأصغر، وأفضل، مفرزاً تطبيقات جديدة ومستويات متعددة من

## الفارق الرقمي

الوظائف. فحصول التكنولوجيات الرقمية على قدرة مثل قدرة الحرباء على التشكيل والتخيّي ثم الظهور مجدداً بأشكال مختلفة، كأن تشغل الهواتف الخلويّة موسيقى مسجّلة بداخلها، وأن تلتقط أدوات المساعدة الرقمية الشخصية الصور، وأن يحمل الحاسوب موجات لاسلكية، قد يجعل الإنترنّت شيئاً لا يشبه أي آلة أو جهاز سابق. حتى لو تقلص الفارق الرقمي الأساسي بالتدريج مع مرور الوقت، فمن السذاجة الاعتقاد بأن عالم الواقع يمكن أن يقلب عدم المساواة الأساسية في الطبقات الاجتماعية المتفشية في مجتمعات ما بعد الصناعة، ومن المستبعد أيضاً أن يتمكّن من تجاوز عالم الفقر.

## النظام السياسي الفعلي

يقارن الجزء الثاني البيئة المؤسسية للديمقراطية التمثيلية مركزاً على ثلاث قضايا: أي نوع من المنظمات السياسية تلك التي تكيفت مع التكنولوجيا الرقمية وفي أي مكان من العالم؟ وما هي وظيفة موقع الشبكة الإلكترونية تلك ودورها في زيادة الشفافية الإعلامية والاتصالات التفاعلية (interactive) إلى أقصى حد؟ وما الذي يفسر نشوء السياسة الرقمية، وخاصة أهميتها النسبية للتنمية الاقتصادية الاقتصادية، والانتشار التكنولوجي، والديمقراطية؟ ويتوسّع الفصل 5 في نظريات الديمقراطية الإلكترونية وبيحث القدرات المحتملة للإنترنّت على تقوية المجتمع المدني ومؤسسات التمثيل الديمقراطي في العالم كله. ورغم توفر العديد من دراسات الحالة التي تصف السياسة الإلكترونية لدى دول معينة، وظهور أدبيات ناشئة آخذة في التطور في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مما زال من الصعب إيجاد دراسة منهجية للرموز ودليل يقارن السياسات الرقمية عبر تشكيلة واسعة من الدول ذات المستويات المختلفة من التطور الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي. وتقارن الفصول التالية

## الفارق الرقمي

الطريقة التي ردّت بها مؤسسات التمثيل الديمقراطي على السياسات الرقمية، بالاعتماد على الأدلة المتعلقة بتوزيع موقع الشبكة الإلكترونية ووظائفها بالنسبة لمختلف أنواع المنظمات السياسية من مختلف أنحاء العالم. وتحلل الفصول من 6 إلى 9 أي الدول بذلك جهداً للتقدم في مجال السياسة الرقمية، والأماكن التي استخدمت فيها الحكومات والمجتمع المدني الإنترن特 للمعلومات والاتصالات، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية التي تحرك تكيف المنظمات في اتجاه السياسة الرقمية. وكما سبق ذكره، ثمة أسباب عديدة للحذر من أي تحليل. فقد كان العقد الأول من نشوء عصر الإنترنط عملية إعادة هيكلة وتكيف تعلمت فيه المنظمات السياسية ما ينجح وما لا ينجح في استخدام التكنولوجيا الرقمية. ومع ذلك، ولأن تلك كانت فترة تحول اختبارية وتغيير مؤسسي فإن من المهم استخلاص الدروس المناسبة من الأدلة المتوفرة، لتنظيم الوضع الحالي، وأخذ طريقة عمل الإنترنط بعين الاعتبار في تشكيلة عريضة من الأنظمة السياسية، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وما هو أبعد منها أيضاً.

والادعاءات المتفائلة بأن القدرات التفاعلية للتكنولوجيا الرقمية ستسهل الدخول إلى حقبة جديدة من الديمقراطية المباشرة، تتميز بمداولات واسعة بين المواطنين في شؤون الدولة، وكأنها ساحة عامة فعلية، وفي الوقت نفسه جذابة وكأنها مثل أعلى معياري، إلا أنها في النهاية غير ممكنة عملياً بمجرد أن نعرف من يشارك في السياسة الرقمية. وكما سنرى، تشير الأدلة التي تم استطلاعها في دول عدة إلى أن الذين يتلهزون فرص المشاركة المدنية الإلكترونية هم ناشطون سيشاركون على الأغلب من خلال القنوات التقليدية. وكوسيلة مختارة، يبدو من غير المحتمل أن تصل السياسات الرقمية إلى غير المشاركين، وغير الماليين، وغير المهتمين إذا اختاروا أن ينفقوا وقتهم وطاقاتهم على بدائل متشعبة مكرّسة لكل شيء من السوق المالي إلى

## الفارق الرقمي

الألعاب والموسيقى. وفي هذا المجال، يبدو الإنترت شبيهاً بسوق المجالات المتخصصة، حيث يختار البعض الكتاب بمجلة «الإنترنت مونثلي»، أو «الإيكونوميست»، أو «الفورين أفيرز»، بينما يختار آخرون «غولفينغ ويكلبي» أو «بلاي بوي». وقد وجدت الدراسات المتوفرة حول الجماعات ذات التوجه للمناقشات السياسية، ولوحات الإعلانات، أو غرف المحادثة على الإنترت أن تلك الأماكن قد فشلت كمنابر للمداولات، وخدمت بدلاً من ذلك كأماكن لتعزيز الأصوات التي تحمل أفكاراً متماثلة<sup>(50)</sup>. ولا تجد الادعاءات حول إمكانات الديمقراطية الرقمية المباشرة على إحياء المشاركة الجماهيرية سوى النذر اليسير من الدعم من تلك الدراسات. وفي الوقت نفسه، يدعى المشككون أن لا شيء سيتغير كثيراً في النظام السياسي، حيث أن معظم المؤسسات السياسية الراسخة سوف تبني التكنولوجيا الرقمية لتسهيل وظائفها الحالية، وسوف تكون أكثر واقعية، بتغاضيها عن المؤشرات التي قد تظهر بين الحين والأخر، هنا وهناك، مثل هزّات زلزالية ضعيفة متفرقة، وبعض التهديدات التي توقع الفوضى بالسياسة كالمعتاد والتي أخذت بالظهور بالفعل.

يرفض هذا الكتاب وجهة النظر القائلة بأن كل شيء سيتغير حين تحيي الديمقراطية المباشرة لتحل محل الحكم التمثيلي، أو أن شيئاً لن يتغير لأن العالم الرقمي سيكرر فقط «السياسة كالمعتاد»، ويجادل بأن للتكنولوجيا الرقمية القدرة على تقوية مؤسسات المجتمع المدني التي تتوسط بين المواطنين والدولة. ويمكن توقع أن تكيف المؤسسات السياسية القائمة الإنترت حسب أشكال الاتصالات المعتادة لديها، بتقديم معلومات على الشبكة، لكن من دون إعادة التفكير في استراتيجيتها الأساسية في العالم الرقمي، ما لم يتم تحديها بنجاح. وبعكس ذلك، فإن للمنظمات المتمردة تقليدياً أرصدة سياسية أقل، ومزايا تقليدية أقل، ولكن أيضاً كوابح أقل حول تبني المرونة أمام فرص المعلومات والاتصالات عبر الإنترت. فإذا كان هذا القول صحيحاً

## الفارق الرقمي

أساساً، فسوف يكون للسياسات الرقمية أكبر تأثير على تسوية أرض اللعب، ليس بشكل كامل، بل جزئياً على الأقل، لتشكيله مختلفة من المنافسين مثل شبكات الدفاع الدولية، والحركات الاجتماعية البديلة، ومنظمات الاحتجاج، والأحزاب الصغيرة، مثل الأحزاب المهمة بالبيئة، والدولية، وحقوق الإنسان، والتجارة العالمية، وفضن النزاعات، ومن يتولون الدفاع عن قضية معينة من مختلف أشكال الطيف السياسي، التي تراوح ما بين الأغذية المعدهلة جينياً، وعارضه الضرائب على الوقود، إلى حقوق الحيوان، ومحاربة المعامل الاستغلالية. الإنترت لا يدفع هذه التحركات - فتلك القضايا تطلقها عواطف أعمق - لكنه يسهل تنظيمها، وحشدتها، والتعبير عنها<sup>(51)</sup>.

والمعلومات وأدوات إيصالها وتوزيعها هي عmad الجسم السياسي وعصب قوته. بعض هذه القوة يأتي من فوهـة البنـدقـة. ويـكـنـ الحصولـ علىـ بعضـ القـوةـ منـ موـارـدـ الثـروـةـ وـالـدـخـلـ. وـبعـضـهاـ يـكـنـ أنـ يـورـثـ منـ السـلاـطـينـ أوـ صـغارـ الـأـمـرـاءـ. لـكـنـ فيـ الـأـنـظـمـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ فـإـنـ الـعـمـلـةـ الـأـسـاسـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـجـالـ -ـ والمـصـدرـ الـذـيـ يـقـنـعـ،ـ وـيـؤـثـرـ،ـ وـيـجـتـذـبـ الـأـصـوـاتـ -ـ هوـ الـمـعـلـومـاتـ.ـ «ـفـالـمـعـلـومـاتـ»ـ تـأـتـيـ بـمـخـتـلـفـ الـأـشـكـالـ وـالـصـيـغـ،ـ مـنـ نـشـرـ الدـوـائـرـ الـحـكـوـمـيـةـ لـلـوـثـائقـ الرـسـمـيـةـ،ـ إـلـىـ نـشـرـاتـ الـأـخـبـارـ الـمـخـتـصـرـةـ كـلـ سـاعـةـ،ـ وـمـنـ الـمـنـاقـشـاتـ الـبـرـلـانـيـةـ الـمـطـلـوـلـةـ إـلـىـ الـحـمـلـاتـ الـإـعـلـانـيـةـ الـتـيـ لـاـ تـزـيدـ مـدـتهاـ عـنـ 30ـ ثـانـيـةـ،ـ وـمـنـ تـظـاهـرـ حـرـكـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ جـدـيـدةـ إـلـىـ مـحـادـثـةـ غـيرـ رـسـمـيـةـ حـوـلـ جـهـازـ تـبـرـيدـ المـاءـ.ـ تـنـظـمـ الـمـنـظـمـاتـ السـيـاسـيـةـ أـصـلـاـ كـأـدـوـاتـ رـقـابـةـ لـبـثـ الـمـعـلـومـاتـ،ـ وـشـدـ أـنـشـطـةـ جـيـعـ الـأـعـضـاءـ دـاخـلـ الـوـحـدـةـ إـلـىـ بـعـضـهـاـ وـإـرـسـالـ الـأـوـلـويـاتـ إـلـىـ الـعـالـمـ الـخـارـجيـ.ـ وـبعـضـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ يـجـريـ تـبـادـلـهاـ قـصـيرـ وـعـابـرـ،ـ وـالـبـعـضـ يـسـتـخـدـمـ الـقـنـواتـ الـغـنـيـةـ وـالـمـطـوـرـةـ.ـ وـيـغـيرـ النـمـوـ الـهـائـلـ لـلـاتـصـالـ عـبـرـ الـإـنـتـرـنـتـ طـرـيقـةـ بـثـ الـمـعـلـومـاتـ بـيـنـ الشـبـكـاتـ،ـ وـيـقـلـصـ الـتـكـالـيفـ،ـ وـيـزـيدـ السـرـعةـ أـضـعـافـاـ،ـ وـيـوـسـعـ الـمـدىـ،ـ وـيـخـتـلـ الـمـسـافـاتـ.ـ وـيـكـنـ أـنـ يـكـونـ هـذـهـ التـغـيـرـاتـ عـوـاقـبـ كـبـيرـةـ عـلـىـ تـغـيـرـ مـيـزـانـ الـمـوـارـدـ وـالـقـوـةـ بـيـنـ مـنـ يـنـافـسـونـ مـنـ الـخـارـجـ وـالـمـنـظـمـاتـ

## الفارق الرقمي

الراسخة داخل النظام السياسي. وتقل فاعلية قنوات الاتصال الطبقية التي تتصف بها المنظمات البيروقراطية مثل الدوائر الحكومية والوكالات الدولية، كما أن آلية بثها للمعلومات أبطأ من الشبكات الأفقية التي شارك فيها الائتلافات غير الرسمية للحركات الاجتماعية البديلة. وتنزوب الحدود القومية أمام انساب المعلومات، مما يسمح للشبكات العالمية أن تزدهر. وتهدد المؤسسات المبدئية المستقلة، وتعدد مصادر «الأخبار»، حيث تتفوق المبادرة العفوية على السلطة، شرعية وسائل الإعلام التقليدية في الصحف والتلفزيون. فتنخفض تكلفة الاتصالات، وتهبط تكلفة المعلومات بشكل أوسع. ومع اتساع إمكانية الوصول إلى المصادر الرسمية وازدياد سهولة ذلك، فإن في وسع جماعات المعارضة والحركات الاجتماعية تحدي سلطة وخبرة وزراء الحكومة، والموظفين المدنيين، والمسؤولين المنتخبين في ميدانهم نفسه.

وتكون الإمكانيات الديمقراطية الرئيسية لتقنيولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في تقوية الروابط التنظيمية وقدرات تشكيل الشبكات في المجتمع المدني. ويمكن القول إن لتقوية تلك الروابط القدرة على إحداث شرخ مفاجئ في السياسة، كما هي العادة، خاصة بالنسبة للتحالفات الخاطفة التي تحتشد فجأة، مثل جيش من مقاتلي حرب العصابات، ثم تتفكك وتنحلّ بسرعة، ويمثل ذلك أحداثاً مثل الاحتجاجات العنيفة المناهضة للرأسمالية التي اجتاحت مدينة لندن في يونيو/حزيران 1999، وحملات العمل المباشر ضد منظمة التجارة العالمية في شوارع سياتل وكيبك، والاحتجاجات المناهضة للعولمة ضد البنك الدولي / صندوق النقد الدولي في براغ وواشنطن العاصمة، وثورة أسعار الوقود التي قام بها المزارعون وسائقو الشاحنات واجتاحت القارة الأوروبية في أكتوبر/تشرين الأول 2000. مثل هذه الأحداث نادرة إلا أن لها تأثيراً فورياً على العملية السياسية لأنها من المؤشرات المهمة على قدرة السياسة الرقمية على إحداث الشروخ. وبعض الاحتجاجات الخاطفة هي ظاهرة

## الفارق الرقمي

مؤقتة. وقد تكنت بعض شبكات الدفاع الدولية الأخرى من إقامة تحالفات إلكترونية دامت لفترات أطول، مثل الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية والتي تمضت عن معاهدة وقعتها 122 دولة عام 1997. وكانت حركات المعارضة العالمية وتظاهرات العمل المباشر موجودة منذ عقود، مثل الحركة المناهضة للأسلحة النووية خلال عقد الخمسينات، والاحتجاجات المعارضة لحرب فيتنام في السبعينيات، أو التي تعود لفترات أبعد من ذلك مثل الحركات المناهضة للرق، والمطالبة بحق الاقتراع في القرن التاسع عشر. وهذه الظاهرة ليست جديدة لكن هذه الحركات وجدت بيئه أسهل بفضل التكلفة القليلة والاتصالات العالمية الفورية. وقد وقفت الحكومات، كما اصطف الجنود البريطانيون في تشكيلات كاملة لا يعرفون كيف يردون، مرتباً بين أمم المناورات المفاجئة التي قام بها تحالف عفو من سائقي الشاحنات والمعتربين على ضريبة الوقود، وأمام المدافعين عن البيئة، وحقوق الحيوان، والقوى المعارضة للرأسمالية والعولمة. صحيح أن معظم المؤسسات السياسية القائمة، كما يدعى المشككون، تفضل استقطاب التكنولوجيا الجديدة وإدخالها في وظائفها القائمة فعلاً، بدلاً من أن تجبر على إعادة صياغة أنفسها بما يتاسب وعصر الإنترنت. لكن، صحيح أيضاً أن المنظمات الصغيرة الأكثر مرؤنة تتكيف بشكل أسهل مع إمكانيات الإنترنت، وهي عملية مهمة، بشكل خاص، لتعزيز الديمقراطية، وحركات المعارضة التي تسعى لتحدي الحكومات السلطوية في مختلف أنحاء العالم.

## التأثير على المشاركة المدنية

ما هو تأثير هذه العملية على المشاركة المدنية بين المواطنين العاديين؟ يبحث الجزء الثالث طبيعة الثقافة الإلكترونية وتأثير السياسة الرقمية على المشاركة العامة، ثم يلخص المقولات الأساسية التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب. ويحلل الفصل 10

## الفارق الرقمي

المواقف السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد توصل العديدون إلى أنه بالنظر إلى أن مستخدمي الإنترنت قد طبعوا بالتدرج في أميركا، فإن العالم الرقمي بات يعكس صورة غالبية السكان<sup>(53)</sup>. ومع ذلك بيّنت دراسة أكثر تفصيلاً لقيم وتوجهات جمهور الشبكة في أميركا وأوروبا، أن لدينا أدلة جمعت بالاستطلاعات، تشير إلى وجود ثقافة إلكترونية متباعدة، تميل واحدة نحو اليسار «الجديد» على الأجندة الاجتماعية وإلى اليمين «القديم» على البعد الاقتصادي. وكما يتعاطف المتحمسون للإنترنت مع عدم تنظيم نمط الحياة الشخصي، فإنهم يجدون التحرر من الحكومة في المجال الاقتصادي. أضف إلى ذلك، أن هذه الثقافة الإلكترونية لم تكن مجرد ناتج ثانوي للجانب الاجتماعي لمن اختاروا أن يكونوا جزءاً من مجتمع الشبكة، حيث أن هذا النمط يبقى مميزاً حتى بعدأخذ العوامل الديغرافية المعتادة مثل السن، والجنس، والتعليم، والدخل لهؤلاء بعين الاعتبار. وهذه الثقافة الإلكترونية تتعاطف بشكل عام مع الحركات الاجتماعية البديلة التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية بفاعلية أعظم في العمل المباشر ومظاهرات الاحتجاج.

فهل سيكون للإنترنت القدرة على إحياء المشاركة الشعبية في السياسات التقليدية، مثل مستويات العضوية في الحزب، أو حجم المشاركة الانتخابية، أو النشاط في المنظمات التطوعية والأهلية؟ يشير الفصل 11 إلى أن السياسة الرقمية تحفظ بعض تكاليف المعلومات والاتصالات على المواطنين الأفراد المهتمين بالقضايا العامة، لكن قد يكون للإنترنت، في الوقت نفسه، قدر أقل من التأثير على تغيير الأسس المحفزة للنشاط السياسي. وتعمل السياسة الرقمية، في هذا الصدد، وبشكل رئيسي على إشراك المشاركين أصلاً. وبالنسبة لمن لديهم مدخل وحافر، يسهل الإنترت فرص المشاركة المدنية، ويزيد من القدرة على تتبع ومقارنة مصادر أخبار متعددة حول قضية ما، لتقديم مقالات، أو إيجاز للزماء، أو الأصدقاء، أو أفراد العائلة، أو للتبرع

## الفارق الرقمي

أموال بالوسائل الإلكترونية لقضايا أو حملات انتخابية، ولدعم جمومعات موحدة حول قضية معينة، أو للتنظيم داخل الأحياء المحلية، ومناقشة السياسة على الشبكة، علاوة على تفحص وثائق رسمية واقتراحات تشريعية، والاطلاع على الخدمات الحكومية، ونقل الاستثمارات الرسمية، والاتصال بالموظفين الحكوميين حول مشاكل معينة تتعلق بالصحة والإسكان. فنقص تكلفة المعلومات أو الاتصالات يخفض بعضاً من حواجز المشاركة المدنية، وليس كلها. ويمكن توقيع هبوط التكلفة مع توسيع المصادر السياسية على الشبكة، مما يتبع مجالاً للتفاؤل حول قدرة السياسة الرقمية على إحياء نشاط الناشطين. ويشير الدليل أيضاً إلى أن تغيير بنية الفرص وميزان الموارد المتعلقة بها سيكون له على الأغلب تأثير ضئيل على تغيير الأسس المحفزة على المشاركة السياسية والاهتمام في صفوف عامة الجماهير، على المدى القصير، والمستوى الفردي، على الأقل. لذلك فإن السياسة الرقمية تساهم في إضفاء الحيوية على الديمقراطية التمثيلية، لكنها تتجاوز أيضاً، وبقدر كبير، غير المشاركين.

ودور الإنترنت، من هذه الناحية، مثال لتأثير الصيغ التقليدية لوسائل الإعلام الجماهيرية. وقد أقامت الأعمال السابقة شراكة إيجابية متناسقة ما بين استخدام وسائل الإعلام الإخبارية ومؤشرات المشاركة المدنية في الولايات المتحدة وأوروبا<sup>(54)</sup>. فالذين يتبعون الأخبار والشؤون العامة اليومية على التلفزيون، ويقرؤون الصحف، ويستمعون إلى أخبار الراديو، وبين أنهم أكثر اطلاعاً من الناحية السياسية، وأكثر موثوقية ونشاطاً من المتوسط، حتى بعدأخذ الخلفيات الاجتماعية المعتادة، مثل السن، والجنس، والتعليم، والدخل بعين الاعتبار. ويؤكد الدليل في هذا الكتاب، وفق خطوط مماثلة، أن الأشخاص المهتمين والمشاركين أكثر من غيرهم في القضايا العامة يستفيدون أكثر من الفرص الجديدة في المعلومات، والتعبير، والتعبئة السياسية المتوفرة على الشبكة الإلكترونية. فالمدافعون عن البيئة، على سبيل المثال، ييلون على الأغلب

## الفارق الرقمي

إلى تصفح موقع السلام الخضر على الإنترنت، كما أن الجمهوريين يميلون إلى تصفح موقع بوش www.Bush2000.org ، وتصفح النساء على الأغلب موقع www.oxygen.com . ومثل مناقشة قضية الرقابة على التسلع أو الإجهاض أثناء العشاء مع أصدقاء يحملون الآراء ذاتها، فإن قراءة صفحات الافتتاحيات والآراء حول مشاكل الرعاية الصحية أو العمل الإيجابي في المدارس، أو حضور مهرجان احتجاجي حول الأغذية المعدلة جينياً، قد تعزز تدريجياً الموقف السياسية وتقوي مشاركة المشاركين. وتبقى هذه العملية مهمة، وتعمل على تشجيع مشاركة المواطنين العاديين في الحكم الديمقراطي من خلال القنوات التمثيلية. مع أنها تخيب ظن الذين يأملون في أن يعمل الإنترنت كمنبر عام للمداولات يدفع الأشخاص الأقل مشاركة في الحياة المدنية إلى المشاركة، ويحل محل المؤسسات التمثيلية، ويقوى، وبالتالي، الديمقراطية الاستفتائية المباشرة، أو الديموقراطية «القوية».

لذلك، تحاول النظرية التي طورت في هذا الكتاب إيجاد توازن بين الادعاءات الأكثر تشاوئاً والقائلة بأن الإنترنت سيعمل على تقوية صوت الأقوياء، وتلك المتشككة القائلة بأنها ستعكس فقط «السياسة المعتادة». والادعاءات الأكثر تفاوتاً بأن الديمقراطية الإلكترونية ستغير الحكم الذي نعرفه وتعيد مستويات المشاركة السياسية الجماهيرية. وبدلأً من ذلك يتوصل الكتاب إلى أن إعادة هيكلة فرص الحصول على المعلومات والاتصالات المتاحة عن طريق السياسة الرقمية ستعطي على الأغلب نتائج إيجابية للمجتمع المدني، تغير ميزان الموارد ذات العلاقة وتسوي ميدان اللعب قليلاً. والمستفيدون الأوائل من ذلك، هم على الأغلب الجماعات المهمشة مثل الأحزاب الصغيرة، والتحالفات غير المترابطة لمنظمات الاحتجاج، والحركات الاجتماعية البديلة، خاصة تلك التي تدافع عن قضايا تقود أكثر من غيرها في اتجاه الثقافة الإلكترونية. وخفض تكلفة المعلومات والاتصالات يقلل بعض الحاجز

## الفارق الرقمي

المهمة، وليس كلها، أمام المشاركة السياسية الفعالة على المستوى الفردي؛ ويصبح من السهل على المواطنين العاديين التعرف على القضايا العامة، إذا كان لديهم ميل لذلك، والتعبير عن وجهات نظرهم، وأن يوحدوا جهودهم. وهذه العملية هي الأهم في العديد من الديمقراطيات التي تحتاج لتعزيز وتقف في منتصف الطريق بين ماضيها السلطوي والمستقبل الديمقراطي المستقر. الانتشار الأوسع للتكنولوجيا الرقمية يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تقوية المجتمع المدني في دول مثل تايوان، والبرازيل، وجنوب أفريقيا إذا حسن الحكم الإلكتروني الشفافية والافتتاح في عملية صنع السياسة، وإذا استخدمت البرلمانات والأحزاب وسائل إعلام جديدة لتقوية منظماتها الداخلية وروابطها بالجماهير، وإذا طورت حركات المعارضة تحالفات فعلية لتحدي هيمنة رسالة الحكومة على التلفزيون، والراديو، والصحف. لكن يحيط الشك بمسألة ما إذا كان في وسع الإنترنت تشجيع الناس الأقل مشاركة على استغلال الفرص على نطاق جاهيري، لأنها بوصفها أداة الاختيار الوحيدة، فإن من السهل على الناس التخلص والابتعاد عن الحياة العامة.

بالطبع، وكما سنبحث في الفصل التالي، ثمة أساس قوي للحذر من أي دلالة تشير بتطورات مستقبلية. وتعلق هذه المناقشة باستخدام التكنولوجيا الرقمية خلال العقد الأول من انشاق عصر الإنترنت، ولا يمكن التنبؤ بالتالي بعيدة المدى لتلك التطورات بأي قدر من الدقة في هذه المرحلة. ويقدم لنا التاريخ العديد من الأمثلة حول الفشل في التنبؤ بالاستخدامات النهائية للتكنولوجيا عند وضعها في الاستخدام لأول مرة. فعند اختراع الهاتف اعتقد أنه مجرد قناة للتسلية الموسيقية، وليس للاتصالات الشخصية. وفي القرن التاسع عشر اعتقد أن الموجات الكهربائية علاج جديد ملائم لتحسين بنية الجسم السليمة. وحين بدأ هوة اللاسلكي في البث قبل الحرب العالمية الأولى، رأى معظم الناس في الراديو أداة فاعلة للاتصال، وهوادة

## الفارق الرقمي

للأولاد، وليس أداة استماع سلبية. وكثيراً ما تفشل التنبؤات في التنبؤ بالطقس، أو نتائج الانتخابات، أو أسعار الأسهم ليوم بعد غد، ناهيك عن التنبؤ لعقد مقبل. التقديرات المعاصرة لتأثير الإنترنت قد تكون خاطئة أيضاً. وقد تطورت السياسات الرقمية بسرعة خلال العقد الماضي، وربما تحدث تطورات عده خلال العقد التالي، مثل القيام بعمليات التسجيل والتصويت على الشبكة الإلكترونية. وقد يولد التأثير بعيد المدى للتكنولوجيا الرقمية، في نهاية الأمر، نتائج مختلفة عما تولده خلال فترة ظهورها. لكن رغم أهمية توخي الحذر فإن أنماط عدم المساواة العالمية، والاجتماعية، والديمقراطية التي بحثناها في هذه الدراسة تناسب ما نعرفه عن تأثير الأشكال التقليدية من وسائل الاتصال السياسية، مثل الصحف، والراديو، والتلفزيون، وتدعيمها أيضاً الأدلة المقارنة لعصر الإنترنت الناشئ، لذلك فإن الأدلة تستحق أن تدرس بذهن منفتح للبيانات المتناقضة والمؤشرات الموازنة. ومقارنة انتشار السياسات الرقمية منهgiaً في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الرائدة والمختلفة، فإن في الإمكان تفحص هذا التقرير لمعرفة ما إذا كان يقدم أفكاراً نافعة حول انتشار مجتمع المعلومات في السنوات الأخيرة. في الختام، يتسع الفصل 12 ويثير النظرية الأساسية التي هي جوهر هذا الكتاب، ويلخص الأدلة لما قدم من تفسيرات، ويأخذ بعين الاعتبار المضامين الأوسع لفهم السياسات الرقمية في عصر الإنترنت.

الفارق الرقمي